منشورات

المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية
CMERJES

التنمية الاقتصادية المستدامة
وانعكاساتها السوسيو اقتصادية مع الأقاليم

مؤلف جماعي

تقديم:
د. سعدبوه الركاد
رئيس وحدة البحث للاقتصاد الكلي للنمو والتنمية

التأطير والتنسيق العلمي:
د. محمد الداه عبدالقادر
رئيس المركز الموريتاني للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

مركز الدراسات في الحكامة والتنمية الترابية
CEGODET

Hanns Seidel Stiftung

الطبعة الأولى 2023

التنمية الاقتصادية المستدامة وانعكاساتها السوسيو اقتصادية مع الأقاليم
Le Développement Economique Durable et ses effets socio-économiques sur les Territoires

2023

Publications

المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية
CMERJES

Le Développement Economique Durable
et ses effets socio-économiques sur les Territoires

Ouvrage collectif

Encadrement et coordination scientifique :
Pr Mohamed Dah Abdelkader
Président CMERJES

Preface :
Dr Saad Bouh Reghad
Président URMCD

مركز الدراسات في الحكامة والتنمية الترابية
CEGODET

Hanns Seidel Stiftung

1ère Edition 2023

ISBN : 978-2-37700-360-0

عنوان الكتاب التنمية الاقتصادية المستدامة
و انعكاساتها السوسيو اقتصادية والمجالية

تنسيق د. محمد الداه عبد القادر

الطبعة الأولى 2023

منشورات المركز الموريتاني للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

http://www.cmerjes.mr cmerjes@gmail.com

الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنية الموريتانية 2022 /2590

رمدك ISBN :978-2-37700-360- 0

سحب PRINT PLUS
Tél: +222 22 29 03 36 / 36 60 47 37
e-mail: printplus.mr@gmail.com

ISBN :978-2-37700-360- 0

الآراء الواردة في هذا المؤلف هي آراء شخصية لكتابها .

اللجنة العلمية

الدكتور مختار فال محمدو	جامعة نواكشوط	الدكتور الشيخ سعد بوه كمرا	جامعة نواكشوط
د.علي مصطفى	جامعة قرطاج تونس	الدكتور سيدي محمد سيد أب	جامعة نواكشوط
د.عالي فال	جامعة نواكشوط	الدكتورة سلوى فوزي الدغيلي	جامعة بنغازي ليبيا
د.أحمد حضراني	جامعة المولى إسماعيل المغرب	الدكتور أحمد أجعون	جامعة ابن طفيل بالقنيطرة. المغرب
الدكتور عمار بوضياف	جامعة العربي تبسي.الجزائر	الدكتور مصطفى	جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس الجزائر
الدكتور مهداوي عبد القادر	جامعة أحمد دراية أدرار.الجزائر	د.بوحنية قوي	جامعة ورقلة الجزائر
الدكتور أفت إبراهيم فودة	جامعة القاهرة مصر	د. محمدن نكرش	جامعة نواكشوط
الدكتور إبراهيم البرتاجي	جامعة قرطاج تونس	الدكتور أحمد مالكي	جامعة الحسن الأول بسطات، المغرب
الدكتور أناس المشيشي	جامعة سيدي محمد بن عبدالله فاس المغرب	دة. بنقاسم حنان	جامعة الحسن الأول بسطات، المغرب
الدكتور النان ولد المامي	جامعة نواكشوط	الدكتور السالم ولد سيدي عبد الله،	جامعة نواكشوط
الدكتور حفيظ يونسي	جامعة الحسن الأول بسطات، المغرب	الدكتور خيري محمد عمر	جامعة سكاريا تركيا

الدكتور محمد المختار مليل	جامعة نواكشوط	الدكتور محمد ميمين عبد الدائم	جامعة نواكشوط
الدكتور عبد العالي ماكوري	جامعة ابن زهر أغادير المغرب	الدكتور الحسن ولد ماء العينين	جامعة نواكشوط
الدكتور عبد العالي حاحة	جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر	الدكتور محمد أحيد إسلم	جامعة نواكشوط
الدكتور حسن صحيب ،	جامعة القاضي عياض مراكش المغرب	الدكتور محمد الداه عبد القادر	جامعة نواكشوط
الدكتور محمد بنشقارة	جامعة المولى إسماعيل لمغرب	الدكتور محمد الأمين عمي	جامعة نواكشوط
الدكتور كمال دريد	جامعة العربي بن امهيدي أم البواقي الجزائر	الدكتور الشيخ عبد الله أحمد باب	جامعة نواكشوط
الدكتور جردان إدريس	جامعة عبد المالك السعدي طنجة المغرب	الدكتور عبدي محمد محمود	جامعة نواكشوط
الدكتور المحجوب الدربالي	الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية المغرب	د. جواد رباع	كلية الحقوق آيت ملول جامعة ابن زهر أغادير المغرب
دة.عيتان لميس سعيدان	كليّة العلوم القانونيّة والإقتصاديّة والتصرّف بجندوبة ،جامعة جندوبة.تونس	الدكتور غيتاوي عبد القادر	كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أحمد دراية أدرار الجزائر
الدكتور آية عباس	كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس جامعة قرطاج تونس	شريفة كلاع	كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3.

الدكتور نبيل ونوغي	المركز الجامعي سي الحواس بريكة الجزائر	الدكتور محمد أمين أوكيل	جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية الجزائر
الدكتور سليم عبد صالح الدليمي	كلية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة مصر	أ.د. مخلد ارخيص سالم الطراونه	كلية الحقوق جامعة مؤتة .الاردن
Nicola ROMANA	Université de Palerme (Italie)		

رهانات التحول الديمقراطي في موريتانيا على ضوء تحقيق أهداف التنمية

الدكتور/ الحسين محمد جنجين*
أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية
بجامعة انواكشوط العصرية

تعد موريتانيا من بين الدول الإفريقية والعربية التي وصلت للديمقراطية في وقت مبكر قبل وبعد استقلالها، حيث انطلقت المسيرة السياسية للقوى الوطنية في أواسط الخمسينيات باتجاه هدف الاستقلال وأصبحت النخبة الوطنية تشارك بحماس وتحث الخطى نحو تحقيق هذا الهدف الذي يمثل هما مشتركا فيما بينها، وهكذا بدأت النخبة الوطنية والقوى السياسية الحية سعيها حتى تمكنت من تأسيس الكيان الموريتاني في أول جمهورية عام 1960.

وقد عرفت البلاد تجارب حكم مختلفة عبر حقب سياسية اختلفت ظروفها وسياقاتها وتعددت آليات انتقال السلطة فيها بين الأحكام العسكرية والمدنية، وشهدت أنظمة حكمها المتعددة ثلاثة دساتير هامة صدر الأول منها في 22 مارس 1959 إلا أنه لم يستمر طويلا لكونه وضع في فترة الاستقلال المحلي الذي عرفته موريتانيا خلال الفترة ما بين: 1958– 1960، حيث أنه ما إن حصلت الدولة الموريتانية على استقلالها في 28 نوفمبر 1960، حتى بادرت الحكومة إلى محاولة وضع دستور جديد يستجيب لواقع الدولة الجديدة ويتلاءم ومؤسسات الاستقلال وذلك ما تم فعلاً بصدور دستور 20 مايو

1961، وكان الدستور الثالث هو دستور 20 يوليو 1991. وبين الدستور الثاني والثالث عرفت البلاد الموريتانية ستة مواثيق دستورية ميزت الحكم العسكري في الفترة ما بين: 1978و1991[1].

هذا وقد تميز الدستور الأول للبلاد بكونه أسس لنظام برلماني ينحو نحو التجربة الفرنسية في دستور 1946، وكانت ميزة الدستور الثاني أنه أقام نظام شبه رئاسي يتمتع فيه رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة ازدادت توسعاً بعد تعديل 1965 الذي كرس نظام الحزب الواحد، أما الدستور الثالث وهو دستور 20 يوليو 1991 فكانت ميزته أنه فتح مساحة الحريات العامة التي تضمنها مع الاحتفاظ بالطابع الشبه الرئاسي، يتمتع فيه رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة ازدادت توسعا بعد التعديلات التي عرفها خلال سنوات: (2006 و 2012 و 2017).

وبما أن الديمقراطية بمعناها العام هي مشروع يجب بناؤه وتأصيله وتحصينه على أساس الأرضية المشتركة لمختلف صناعه، وحملهم لها فكراً وسلوكاً وبرامج وقيماً، فإن هذا المشروع في بعده التنموي ووضعيته الراهنة يتطلب حكامة حزبية جديدة تتأسس على ديمقراطية داخلية وعلى إستراتيجية إرادية للانفتاح على القدرات الاقتصادية والنخب القادرة على تولي الملفات الاقتصادية والتنموية بكفاءة ومهنية. لنكون أمام لحظة نطمح فيها إلى إرساء

* حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون العام. جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة (المغرب).

[1] - هذه المواثيق هي : ميثاق 1978/7/10 ، ميثاق : 1979/4/6 ، ميثاق 4 يناير 1980، ميثاق : 1980/12/12 ، ميثاق : 1981/4/25، ميثاق : 1985/2/9.

أسس بناء مشروع مجتمعي قوامه الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون.

على ضوء هذا المشروع الوطني يبقى استقرار أي نظام سياسي كان رهين بقدرته على صياغة آلية دستورية تضمن الانتقال السلمي للسلطة في حالة خلو المنصب المحوري في النظام وتسمح بالمشاركة السياسية بين الاتجاهات المختلفة على حد سواء وفق أسس ومبادئ النظم السياسية، وخاصة في ظل التعددية الحزبية التي تجعل من أهم غاياتها الوصول إلى السلطة حسب تعبير موريس ديفرجيه، ذلك أن التداول السلمي للسلطة يرتبط بوجود تعدد حزبي حقيقي يسمح بتنافس فعلي بين عدد من الأحزاب ذات التوجهات المتباينة كي تنتقل السلطة من حزب إلى آخر أو من زعيم أحد الأحزاب إلى زعيم حزب آخر، الأمر الذي يعني أن التداول السلمي للسلطة قد لا يستقيم في ظل وجود حزب وحيد وإن كان من الممكن حدوث نوع من التداول بين زعماء الحزب أو زعماء الاتجاهات المختلفة داخله. وقد يعني التداول السلمي في مفهومه العام الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني كما في بعض التجارب الديمقراطية الناجحة، أو بالتحول من أنظمة دكتاتورية إلى أخرى ديمقراطية[2].

هذا ويُعد التحول أو التناوب الديمقراطي ظاهرة صحية تتطلب وجود أحزاب سياسية تتنافس للوصول إلى السلطة من خلال الحصول على أصوات

[2] - الحسين محمد جنجين: "حين يكون التناوب دبلوماسية للبحث عن مخرج". مقال منشور على موقع موريتانيا الآن: (rimnow.mr) ، تم الإطلاع عليه في آخر تحديث للموقع ، بتاريخ: 2019/05/28 ، الساعة: 00:13.

الناخبين وكسب ثقتهم وفق برنامج سياسي يأخذ بعين الاعتبار تحقيق المطالب الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية للمواطنين. وبمعنى آخر يعني التناوب تلك الآلية السياسية الديمقراطية التي تسمح للأحزاب السياسية بالتناوب على السلطة حسب تغيير موازين القوى، فهو يؤدي بذلك إلى الاستقرار السياسي للأنظمة، ويُبعد عن الفتن والفوضى والانقلابات والثورات لأنه يسمح بانتقال السلطة سلميا من أغلبية حاكمة إلى معارضة... إلخ. وذلك عن طريق صناديق الاقتراع، فهذا التحول السياسي من أغلبية إلى معارضة، أو من معارضة إلى أغلبية هو ما يُسمى "التناوب". وعن طريقه لا يمكن أن توجد أغلبية دائمة ولا معارضة دائمة. وعلى هذا النحو مرت دول عديدة بمراحل هامة من التناوب، فعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن الإشارة إلى بعض نماذج هذا التناوب في بعض دول العالم حيث تمت استقالة ديكول من السلطة بعد فشله في استفتاء 1968، وهزيمة تشرشل في الانتخابات البريطانية بعد النجاحات التي حققها لبريطانيا في الحرب العالمية الثانية. وكما حصل في السودان عندما سلم عبد الرحمن سوار الذهب السلطة للشعب بعد استيلائه عليها في بداية الثمانينات.

وأيضاً ما حدث في موريتانيا حيث قدم الرئيس الراحل العقيد: اعل ولد محمد فال استقالته من السلطة بعد وصوله إليها على إثر انقلاب 3 آب/أغسطس 2006 لتعرف البلاد تجربة تناوب ديمقراطي جديد في ظل حكم رئيس مدني منتخب، ولتنتظم المؤسسات الديمقراطية الجديدة المُنبثقة عن انتخابات: 11 و 25 مارس 2007 التي جاءت بالرئيس: سيدي ولد الشيخ عبدالله إلى

السلطة. ومثل ذلك ما حصل قريبا في مالي والسنيغال حيث تم التناوب على السلطة بكل هدوء.

هذا وينبغي التسليم أنه لتحقيق التحول الديمقراطي في بلد من البلدان يجب توفر جملة من الشروط الموضوعية والإجرائية التي بدونها أو في حالة وجود ما يعيقها يتعثر هذا الانتقال كليا أو جزئيا، وهذه الشروط من أهمها: توافر حدا أدنى من الثقافة السياسية و وجود إجماع نخبوي حاسم وغير متردد حول الخيار الديمقراطي، و توفر حد مقبول من الرخاء الاقتصادي للمواطنين يحفظ المسار الديمقراطي من الانحراف، وكذا التأثر بالمحيط الخارجي الداعم لمساعي التحول إلى الحكم الديمقراطي.

بهذا الصدد قد يتبادر إلى الذهن أن نتساءل:

- هل هذه الشروط لوحدها تكفي لإرساء مناخ ممارسة ديمقراطية بإمكانها تجاوز كافة رهانات وتحديات التنمية إذا ما اعتبرناها مؤشرات ضرورية لتحقيق أهداف التنمية؟.
- أم أنه لابد لهذا المناخ أن يوفر للتنمية جملة من الآليات والمرتكزات الأساسية لتحقيقها انطلاقا من كون أن التنمية تعتمد على اعتبارات أخرى، كالأوضاع الاجتماعية وعلاقات القوى التي تسمح بالتمتع الحقيقي بخدمات الصحة والتعليم والتوظيف، وممارسة الحقوق المدنية والسياسية، وكذا فرص المشاركة في الجدل حول القضايا العامة، ومساءلة واضعي السياسات والحكومات؟.

- هل المعطيات تؤسس للعلاقة بين الديمقراطية والتنمية إذا ما اعتبرنا أنه من واجب الحكم الصالح أن يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية، لتحسين حياة السكان؟.
- وهل أيضا لهذه المؤشرات أن تتعدى الجوانب المادية لتشمل فيما بعد العلم والصحة والثقافة والكرامة الإنسانية؟.

تأسيسا على ما سبق و بالنظر لكون أن مختلف التساؤلات السابقة ترصد البحث في مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالتعرض لكل جوانب تجربة التحول الديمقراطي وانعكاساته السوسيو اقتصادية فإننا سنتعرض في هذه الدراسة بدون تعمق لنموذج الانتقال إلى الديمقراطية في ظل التجربة الدستورية الموريتانية الثالثة على ضوء دستور 20 يوليو 1991 (المبحث الأول) ، على أن نرصد أهمية الممارسة الديمقراطية لتحقيق أهداف التنمية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الانتقال إلى الديمقراطية في ظل التجربة الدستورية الموريتانية الثالثة (دستور20 يوليو 1991)

إن الديمقراطية كنظام تتفاعل فيه مجموعة من الآليات والمبادئ تتكامل في الأدوار والأنساق لتعطي ذلك المظهر المرغوب والزاهي في أعين الكثيرين[3]. ذلك أن أول تحد نجده على جدول أعمال التغيير هو المطلب الديمقراطي، فوضع حد للاستبداد يجعل التداول على السلطة مطلبا عميقا يشمل

[3] - الدكتور: النان ولد المامي. "أثر القوانين الانتخابية على التمثيل الحزبي في الهيئات الانتخابية 2013" ، المجلة الموريتانية للعلوم السياسية ، العدد الثاني ، سبتمبر 2014. ص: 39.

السياسة والقواعد الدستورية والقانونية المنظمة لنظام الحكامة والآليات اللازمة لتحقيقها. وتلك المخول لها المساءلة والتتبع والتقويم، فضلاً بطبيعة الحال عن مدى وجود فاعلين سياسيين واجتماعيين (أحزاب، منظمات، نقابات...) يمتلكون روح اللحظة التاريخية وصعوباتها وتحدياتها، وانتظارات مختلف الفرقاء بمن فيهم أولئك الذين انخرطوا في المنظومة السياسية السابقة. وكما أشرنا سابقاً فإن الانتقال الديمقراطي مسلسل سياسي يتوخى أولاً المرور التدريجي من نظام ديكتاتوري إلى الديمقراطية، إلا أن شروط تحققه تختلف حسب سياقات كل بلد ودرجة نموه ومدى وجود تقاليد وثقافة ديمقراطية وفرقاء سياسيين فاعلين ومؤثرين في المجتمع، كما أن اختلاف نوعية هؤلاء ومدى تحقق تسوية سياسية بينهم تؤطر دينامية الانتقال يكون لها الأثر في النتائج التي يفرزها على أرض الواقع وأفق تحققه زمنيا.

إن مراحل الانتقال الناجحة إلى حد بعيد هي تلك التي أرست مقومات الانتقال دستورياً وسياسياً واجتماعياً من خلال التوافق على المرتكزات الأساسية لنظام الحكم الجديد، وجعلت تذليل التحديات أولوية مقدمة على غيرها لكي يتم الانتقال إلى سكة جديدة في التدبير والحكامة، ولقد عكس الدرس التاريخي للانتقال الديمقراطي في جنوب إفريقيا درجة نضج القيادة السياسية لدى السود بقيادة نلسون مانديلا والبيض بقيادة دوكليرك، وقدرتها على استشراف المستقبل بقوة لبناء الحاضر رغم بشاعة نظام الأبارتايد، كما استطاعت النخب السياسية الإسبانية صنع نفس الحلم بين حكماء وعقلاء

الزمن البائد والمعارضة في تعدد مكوناتها رغم مخلفات حرب أهلية مدمرة وديكتاتورية دموية. والحال أن المدخل الديمقراطي ليس هدفًا في حد ذاته أو أداة للاستحواذ على دينامية التحول من خلال الانتخابات النزيهة، بل هو من مقومات مشروع التحول وأحد أركانه الأساسية لتجاوز منظومة الحكامة التي أدت إلى الوضع المأزوم، وهذا ما يتطلب وعياً تاريخياً واستراتيجياً عميقًا لدى النخب المديرة لمثل هذه المراحل[4].

وإذا كانت تجارب إسبانيا وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا قد بلورت ممارسات جيدة مكنت من توطيد الانتقال الديمقراطي في مجال صعب ومعقد، فإن السؤال الذي يطرح نفسه عندنا هو مدى استحضار نخبنا لدروس التجارب الكونية بدل الغوص في التخندقات والتموقعات" المفيدة" لها قبل كل شيء - سواء على المستوى الفردي أو الحزبي أو الديني أو الإثني- للتحكم في مسار التغيير؟ ، والواقع أننا في مثل هذه الحالة نكون بصدد إعادة إنتاج المنظومة القديمة بشكل ولون مغاير، مما تكون له نتائج وخيمة على الجميع. أما التحدي الأكبر الثاني فيكمن في توفير شروط البناء التنموي ومناخه والتفاعل مع التطلعات الاجتماعية للمواطنين، والتي عادة ما تكون درجتها عالية.

[4] - أنظر: "التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي". بحوث ومناقشات الندوة العالمية حول التنمية والديمقراطية وإصلاح النظام الإقليمي العربي، التي عقدت في مقر جامعة الدول العربية (9 و10 مايو/أيار 2013 ، الناشر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان. شارع الميرغني، مصر الجديدة، القاهرة. الطبعة الأولى: ديسمبر/كانون الأول 2013. ص: 77 وما بعدها

ويمكن اعتبار نموذج الانتقال إلى الديمقراطية على ضوء التجربة الدستورية الموريتانية الثالثة في ظل دستور 1991 كخطوة أولى في مجال الإصلاح السياسي من خلال تدشينه الانفتاح على المجتمع السياسي الوطني، واستخدامه كأساس بوصفه أول لبنة لإقامة نظام ديمقراطي بعد أن عرفت البلاد سيطرة الحزب الواحد واحتكاره للنشاط السياسي في الدولة، قرابة عقدين من الزمن ما بين: (1961 - 1978) في ظل دستور 20 مايو 1961[5]، ولعل ذلك ما كان من دواعي الانتقال إلى تجربة ديمقراطية جديدة تتجه نحو توسيع دائرة المشاركة السياسية وصناعة القرار، وهي تجربة تطرح عديد الأسئلة حول سياقها ورهاناتها (أولا) و إمكانية اعتماد سياسية تكييف اقتصادي (ثانيا) قادر على تحديد علاقة الديمقراطية بالتنمية (ثالثا).

أولا: السياق والرهانات:

يرتبط هذا السياق العام بالظروف التي وُضِع فيها دستور 20 يوليو 1991 حيث شكل وضع هذا الدستور حدثاً هاماً على مستوى الحياة السياسية في موريتانيا وإعادة الأمل إلى نفوس المواطنين بإمكانية الرجوع إلى العهد المدني والعيش في ظل تجربة ديمقراطية تصان فيها كرامة الفرد ويُسمح له بممارسة حقوقه وحرياته العامة بعد أن كان التشاؤم يطبع نظرة الكثيرين حول مستقبل النظام العسكري في هذا البلد المنبثق عن انقلاب العاشر من يوليو سنة 1978. فالطريقة التي وضع بها هذا الدستور والمتسمة بنوع من

[5] - أنظر: د/ سيدي محمد بن سيد أب. "التجربة الدستورية الثالثة في موريتانيا" ، المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد. العدد: 15 للعام الجامعي: 2001 – 2002. ص: 1، ص: 1 و2.

الارتجالية تؤكد أن هناك أسباب تدعوا إلى ذلك وهذه الأسباب بعضها سياسي وآخر اقتصادي.

الأسباب السياسية: إن الأسباب السياسية التي ساهمت في وضع هذا الدستور يمكن التمييز داخلها بين أسباب داخلية وأخرى خارجية أو دولية:[6].

الأسباب السياسية الداخلية: من أهم هذه الأسباب السياسية الداخلية التي كانت من عوامل وضع الدستور ما عاناه الشعب الموريتاني خلال الحكم العسكري من قمع للحريات وانعدام أي مساواة في الحقوق وغياب الممارسة الديمقراطية على أي نحو كان، فموريتانيا عرفت خلال الفترة ما بين (1978–1991) نظاماعسكرياً دكتاتوريا بعيدا عن الديمقراطية بكل المعايير، فبعد استلام الجيش للسلطة في: 10 يوليو 1978 ألغى العمل بمقتضيات دستور 20 مايو 1961 ودخلت البلاد منذ ذلك الوقت في فترة الحكم العسكري ظلت خلالها محكومة بمجموعة من المواثيق الدستورية تصدرها اللجنة العسكرية كلما حدث تغيير داخلها، أو انتقل الحكم من أحد أفرادها إلى الآخر، ولم تكن هناك مسطرة واضحة لوضع هذه المواثيق، بل كان يتم وضعها بالإرادة المنفردة للماسك بالسلطة وفي غياب تام للإرادة الشعبية[7].

في ظل هذا النظام العسكري انعدمت بصفة كلية، فرص ممارسة الحريات العامة وانتشرت ظاهرة الفساد الإداري، كما تم نهب الأموال العمومية وتبذيرها على نطاق واسع، مما أدى إلى غياب المساواة بين المواطنين في جميع مناحي الحياة، الأمر الذي أدى إلى تذمر الكثيرين وتصاعد المطالبة

[6] - أنظر: د/ سيدي محمد بن سيد أب. "التجربة الدستورية الثالثة في موريتانيا" ..... ، مرجع سابق ، ص: 4 و5.

[7] - أنظر: د/ سيدي محمد بن سيد أب. "التجربة الدستورية الثالثة في موريتانيا" ..... ، مرجع سابق ، ص: 4.

بنوع من الإصلاح السياسي، يتيح الفرصة لممارسة الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويضفي الطابع الديمقراطي على نظام الحكم ومؤسساته. ومن المؤكد أن هذا الاستياء والمطالب المتكررة بالديمقراطية كان له بالغ الأثر في الوجهة التي اتجهها النظام العسكري نحو الديمقراطية والتعددية[8].

الأسباب السياسية الخارجية: لم تكن موريتانيا وحيدة في الاتجاه نحو الأخذ بالديمقراطية التعددية في بداية عقد التسعينات من هذا القرن، فقد عمت القارة الإفريقية موجة من التغيير اتجاه الديمقراطية ويرجع ذلك إلى بعض الظروف التي فرضت نفسها على العالم في أواخر الثمانينات، فالمأزق الذي عرفته الايدولوجيا الدكتاتورية في أواخر الثمانينات، والإفلاس الذي أصاب الأنظمة العسكرية وانهيار المنظومة الاشتراكية، شكلت كلها عوامل ساعدت على تكريس انتصار القيم الإنسانية وتبني النموذج الديمقراطي في أنحاء كثيرة من العالم لذلك وجدت موريتانيا نفسها مضطرة إلى الدخول في هذا التيار العام. تنضاف إلى ذلك الضغوط الغربية على الدول الإفريقية من أجل تبني الخيار الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان. ففي إبريل 1990 صرح "هيرمان كوهين" مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية بأنه: "إضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان، فإن التحول الديمقراطي أضحى شرطا ثالثا لتلقي المساعدات الأمريكية"[9]. وفي يونيو من

[8] - أنظر: د/ سيدي محمد بن سيد أب. "التجربة الدستورية الثالثة في موريتانيا" نفس المرجع سابق ونفس الصفحة.

[9] - راجع: حمدي عبد الرحمن حسن : ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا ، السياسة الدولية. عدد: 113 يونيو 1993، ص: 14. نقلا عن: د/ سيدي محمد بن سيد أب. "التجربة الدستورية الثالثة في موريتانيا" المرجع السابق. ص: 5.

نفس السنة، وأثناء المؤتمر الفرنسي الإفريقي المُنعقد في "لابول" (Le sommet de la Boule) أشار الرئيس الفرنسي الراحل "فرانسوا متران" إلى أن المساعدات الفرنسية ستمنح في المستقبل للدول التي تتحرك صوب الديمقراطية.

وفي نفس الشهر أيضاً من سنة 1990 أكد وزير الخارجية البريطاني "دو كلاس هيرد" نفس المعنى تقريبا حيث قال: "إن المساعدات البريطانية سوف تمنح في المستقبل للدول التي تتجه نحو التعددية وتحترم القانون وحقوق الإنسان ومبادئ السوق". هذه التصريحات يمكن القول إنها شكلت عامل الضغط على الدول الإفريقية ومنها موريتانيا دفعها إلى التوجه نحو نوع من الديمقراطية يضمن لها على الأقل تحسين صورتها الخارجية إن لم يتح فرصا حقيقية لممارسة الديمقراطية.

الأسباب الاقتصادية: من المعروف أن الاقتصاد الموريتاني اقتصاد متخلف ومريض، يتضح ذلك من خلال تراكم الديون الخارجية وتزايد عدد السكان وانتشار البطالة، خاصة في صفوف الشباب أصحاب المؤهلات العلمية الكبيرة. ومما ساعد على ذلك انخفاض أسعار الحديد في السوق العالمية وتراجع الطلب على الحديد الموريتاني الذي يشكل ثاني أهم عنصر في صادرات الدولة، وهو ما أدى بالشركة الموريتانية للصناعة والمناجم (اسنيم) إلى تسريح بعض عمالها. وقد زاد من تفاقم هذه الأزمة سوء التسيير وانتشار البيروقراطية في الإدارة وانعدام الفعالية في إدارة ومراقبة المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام، مما أدى إلى بيع بعضها

للقطاع الخاص. هذا فضلا عن التدهور المستمر في قيمة الأوقية والارتفاع المطرد للأسعار.

وقد لخصت مقدمة البرنامج الإصلاحي الأول (1985 – 1988) هذه المشاكل حيث جاء فيها أن موريتانيا تعاني جملة من المشاكل والعقبات يمكن أن يهدد استمرارها مستقبل الدولة. ومما ضاعف من حجم هذه المشاكل، التناقص الكبير لقيمة الصادرات الموريتانية وانخفاض أسعار الحديد وتراجع قيمة الواردات وتراجع مشاركة القطاع الزراعي في الناتج المحلي. وعزى هذا البرنامج الإصلاحي المذكور أسباب هذه المشاكل إلى حرب الصحراء (بين موريتانيا وجبهة البوليساريو)، والجفاف والركود الاقتصادي العالمي وتزايد صعوبة شروط الاقتراض وسوء تسيير الاستثمارات وسوء إدارة القروض الخارجية والاقتصاد بشكل عام، وعدم الاستقرار السياسي (توالي الانقلابات العسكرية)[10].

كل هذه العوامل ساعدت من أجل إقناع النظام العسكري بالتوجه نحو الديمقراطية التعددية بوصفها الدواء المناسب في ذلك الوقت، والذي تمليه ظروف العصر. فما الطريقة التي أقام بها هذا الدستور المؤسسات الديمقراطية؟ وكيف تجلت ملامح الانفتاح السياسي والإصلاح التشريعي والقضائي وكذا الاقتصادي في ظله؟.

[10] - أنظر: د/ سيدي محمد بن سيد أب. "التجربة الدستورية الثالثة في موريتانيا" ..... ، مرجع سابق ، ص: 6.

عبر المشروع الديمقراطي الذي دعا إليه الرئيس الفرنسي الراحل "فرانسوا ميتران"، في خطابه الشهير سنة: 1991[11]. حصل نوع من الانفراج السياسي وفُتحت صفحة جديدة من التعاون بين موريتانيا وشركائها الدوليين بما في ذلك فرنسا، توجها الرئيس الموريتاني آنذاك معاوية ولد سيدي أحمد الطائع ببعض القرارات الهامة كان من بينها مثلاً إصلاح نظام التعليم الذي مُنحت من خلاله مكانة رفيعة للغة الفرنسية[12]؛ وكان ولد الطايع أيضا قد قام بوضع برنامج اقتصادي ومالي، بحث له عن ممولين داخل الخريطة الإنمائية العالمية، وكان هذا الشريك هو مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي) التي وقعت مع موريتانيا اتفاقاً يقضي بتطبيق برامج التصحيح الهيكلي ابتداء من سنة 1989، ومنذ ذلك التاريخ بدأت التمويلات المالية تتدفق إلى موريتانيا، وتم وضع برامج التكييف الهيكلي (برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، برنامج الدعم والدفع، وبرنامج مكافحة الفقر)[13].

وبهذا الصدد أيضاً تم طرح إشكالية التعددية السياسية كإشكالية مركزية في موريتانيا، وهو ما أدى بالنظام السياسي إلى إقامة مؤسسات ديمقراطية جديدة وتفعيل القانون رقم: 098/64 بتاريخ: 9 يونيو 1964 المتعلق بجمعيات المجتمع المدني الذي تم بموجبه الترخيص للعديد من المؤسسات

[11] - د/ محمد الأمين ولد سيدي باب، "مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا" مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، أيلول/ سبتمبر 2005. الصفحة: 454.

[12] - د/ محمد الأمين ولد سيدي باب، "مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا".....، مرجع سابق، ص: 454.

[13] - د/ محمد الأمين ولد سيدي باب، "مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا".....، مرجع سابق، ص: 458.

الحقوقية، ثم بعد ذلك أطلق حرية إنشاء الأحزاب السياسية لتدخل البلاد في تجربة ديمقراطية جديدة جعلت مجال الحقوق والحريات يتسع أكثر وطرأت عليه تحسينات معتبرة عندما صدر دستور 20 يونيو 1991[14] الذي يعتبر بمثابة نقلة نوعية في النظام السياسي والقانوني الموريتاني بحكم، تضمنه العديد من أصناف الحقوق والحريات[15]، وكذلك بحكم توسيعه لدائرة المشاركة السياسية الشعبية واستحداثه العديد من المؤسسات الدستورية؛ ليعرف دستور 20 يوليو 1991 بدستور الجمهورية الثالثة[16].

ثانيا: التكيف الاقتصادي كمؤشر لبلوغ أهداف التنمية:

التكيف الاقتصادي كان مسعى الدول النامية منذ حصولها على الاستقلال يحدوها أمل اللحاق بالشعوب المتقدمة وتوفير الرقي لمواطنيها الذين لا يكفون عن طلب المزيد من شروط الحياة الكريمة والأمن و الرفاه الاجتماعي. انطلاقا من هذا المسعى شرعت الدولة الموريتانية في نهج سياسة التصحيح الهيكلي والتكيف الاقتصادي منذ 1985 عندما وضعت برنامجا متوسطا عرف ببرنامج التقويم الاقتصادي المالي 1985 – 1988، وأردفته ببرنامج متوسط الأمد كذلك هو برنامج الدعم والدفع 1989 – 1991. وقد مكنت هذه البرامج من تحقيق مستوى مُرضٍ من النمو وخففت من وطأة المشاكل

[14] - أنظر الأمر القانوني رقم: 22/91 المؤرخ بـ: 1991/20/07/20 في الجريدة الرسمية (1991)، ص: 540 وما بعدها.

[15] - د/ محمد الأمين ولد سيدي باب: "الحريات العامة في النظام القانوني الموريتاني"، مجلة الفقه والقانون، العدد الثالث بتاريخ: 01 يناير 2013، ص: 4.

[16] - أو بعبارة أخرى كان صدور هذا الدستور بمثابة إعلان ميلاد الجمهورية الموريتانية الثالثة. أنظر بهذا الشأن محمد ولد سيديا ولد خباز وآخرون؛ "المؤسسات السياسية والحريات العمومية في موريتانيا"، دار روائع مجدلاوي، 2003، ص: 11 و ما بعدها.

الاقتصادية التي عانت البلاد من تأثراتها السلبية منذ حصولها على الاستقلال[17].

ومع مطلع سنة 1992 دشنت موريتانيا برنامجا واسعا استهدف إدخال العديد من الإصلاحات الاقتصادية وقد مكن هذا البرنامج من تحسين مستوى الاقتصاد الكلي عبر:

- دعم المركز المالي للدولة حيث كان العجز يقدر ب: 9,8 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 وتم الحد من العجز ليصل سنة 1998 إلى حوالي 1,5 % ؛
- تخفيض عجز الصفقات الجارية من دون التحويلات الرسمية من 28,9 % من الناتج الخام عام 1998 إلى فائض قدره 11,2 % عام 1998 ؛
- السيطرة على الأسعار الداخلية عبر حصر نسبة التضخم في حدود 6,2 % ؛
- تراجع كبير للفقر الذي انخفضت نسبته من 56,4 % عام 1990 إلى 50,5 % عام 1996.

ورافق تطبيق هذا البرنامج تعزيز دور الدولة بوصفها الموزع الأساسي للمصادر العمومية بين السكان، كما تم إتباع البرنامج بالعديد من المشاريع

[17] - محمد الأمين ولد سيدي باب، الإصلاحات الهيكلية وانعكاساتها على الخصخصة في موريتانيا، مجلة مصر المعاصرة، يناير/ إبريل 2000 العدد (457 – 458)، السنة الواجد والتسعون. القاهرة ص: 297.

التي انصبت حول إنجاز البنى التحتية والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وتوفير الماء الشروب[18].

كما رافق التكيف الاقتصادي الإصلاح الإداري، إذ يوجد تلازم بين الإصلاح الإداري والتكيف الاقتصادي حيث لا يمكن الوصول إلى هدف الإدارة السليمة ما لم يُشرع في برامج جادة للإصلاح الاقتصادي تمتص أزمة الإدارة - الإدارة بمعناها الشامل وتدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام[19].

انطلق مشروع إصلاح الإدارة الموريتانية سنة 1985، وكانت الخطوة الأولى هي: دراسة تشخيصية عن وضعية المرافق الإدارية، وتسيير العمل، وقد أنجزت الدراسية بالتعاون مع البنك الدولي في إطار التحضير لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي (1985 – 1988). وتمخضت الدراسة عن حصر المشاكل التي تعاني منها الإدارة على صعيد كفاءات الإدارة بالنسبة للإطار المؤسسي، والمراحل التي تمر بها القرارات، وكذلك التسيير الاقتصادي والمالي ثم تلك المتعلقة بتسيير عمال الدولة وأخيرا بالنسبة للامركزية الإدارية.

أما الخطوة الثانية: في مجال إصلاح الإدارة فكانت إقامة مشروع التنمية المؤسسية والإدارية وإدخال الإصلاح إلى الإدارة سنة 1987 واستمر المشروع في نشاطه لغاية 1996، وتمكن من تحسين أداء الإدارة وتزويدها بوسائل عمل حديثة، فعبر هذا المشروع تم إدخال نظام المعلوماتية إلى الإدارة كما تم إنشاء خلية للتكوين المستمر ومركز للتوثيق في المدرسة الوطنية للإدارة،

[18] - محمد الأمين ولد سيدي باب، هيكلة الاقتصاد الموريتاني، تقرير مقدم خلال دورة تدريبية نظمها المعهد العربي للتخطيط بالكويت 18 – 29 نوفمبر 1995 ، ص: 3.

[19] - Mohamed Lamine ould Sidi Baba. De la bonne Gouvernances. E.N.A , Information N5 JAN 2000 P : 3 – 4 .

كما تمت مراجعة وتطوير النصوص القانونية الخاصة بالإدارة وتم تعزيز وسائل عملها المكلفة بالمصادر (وزارة المالية) وتلك المكلفة بالتنسيق (وزارة التخطيط، وزارة الداخلية) والإشراف (رئاسة الجمهورية) والرقابة (محكمة الحسابات).

هذا بالإضافة إلى بعض النتائج الإضافية مثل تحسين مستوى العمل، نشر ثقافة وتقنيات التسيير العصري وتم اكتساب خبرة في مجال تشخيص وضعية الإدارة الموريتانية.

ثالثا: تحديد علاقة الديمقراطية بالتنمية:

إن دراسة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية تطرح العديد من الإشكاليات التي تربط بمسألة العلاقة بين قضايا السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، وأيهم أكثر تأثيراً في عملية التنمية، ومدى تأثير المتغير الاقتصادي وحده في تحقيقها؟ أم أن التنمية عملية تراكمية مستمرة تحتاج إلى العديد من المداخل لتحقيقها؟ والتي قد تكون القيم التي تكرسها الممارسة الديمقراطية إحداها؟ كهدف نهائي لكل عملية تحديث[20]؟.

لم تكن هذه الأسئلة مطروحة في النصف الأول من القرن العشرين، لسيادة النظرة الاقتصادية لعملية التنمية دون غيرها وسيطرة النظرة الأحادية في تدبير السياسات العمومية على صانع القرار خاصة في ما كان يعرف بدول العالم الثالث، حيث أعطت التوجهات التي اهتمت بالتنمية والتحديث في تلك

[20] - أنظر: الدكتور: ديدي ولد السالك. "تحقق الديمقراطية: مدخل لإنجاز أهداف التنمية". المجلة الموريتانية للعلوم السياسية ، العدد الثاني ، سبتمبر 2014. ص: 79.

الفترة، الأولوية للعوامل الاقتصادية على حساب العوامل السياسية والثقافية وبالذات دور الديمقراطية في تحقيق أهداف التنمية.

في حين أن تجربة العقود الثلاث الأخيرة، أظهرت أن التنمية ليست عملية فنية تعتمد على المعطيات الاقتصادية أو الوسائل التكنولوجية، وإنما هي عملية مستمرة يدخل فيها الكثير من الاعتبارات والعوامل في مقدمتها العامل الثقافي، بوصف الثقافة تمثل مدخلا لمعالجة الأزمات التنموية والحضارية، لقدرتها على دفع المجتمعات إلى التحول والازدهار، بل أن الواقع يؤكد أن الديمقراطية هي عامل العوامل في تحقيق أهداف التنمية وثمرة من ثمارها، وليست نتيجة لها كما كان سائدا في السابق، حيث أظهرت تجربة القرن العشرين أن الممارسة الديمقراطية ساهمت في تقدم الأمم التي أخذت بها وأن غيابها في العديد من بلدان العالم جعلها تستمر في تخلفها وتأخرها عن الركب الحضاري[21].

وقد أظهرت تجربة القرن العشرين أيضاً أن التنمية، بمعناها الواسع هي عملية تراكمية مستمرة يدخل فيها الكثير من الاعتبارات والعوامل، وأن هناك علاقة وثيقة بين ترسيخ الديمقراطية وتحقيق التنمية، وهو ما بينته الدراسات العلمية التي قامت بها بعض وكالات الأمم المتحدة، وبالذات الدراسة التي أعدتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو"، التي أقرت بعض تلك الصلة، حيث لم يكن هناك قبل هذه

[21] - أنظر: الدكتور: ديدي ولد السالك. "تحقق الديمقراطية: مدخل لإنجاز أهداف التنمية". ..... نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

الدراسة، ربط بين الممارسة الديمقراطية وتحقيق التنمية، وقد تم ذلك عبر تشكيل منظمة "اليونسكو" لفريق علمي، لدراسة هذا الموضوع ما بين: (1998 – 2000)، وقد اعترف هذا الفريق، بوجود صلة وثيقة بين الديمقراطية والتنمية[22]. وكان هذا التقرير هو البداية للإقرار بالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية، وإبراز الترابط والعلاقة الجدلية بينهما، ومن أبرز تلك العوامل والمعطيات والمؤشرات على وجود علاقة بين الديمقراطية والتنمية: (تأكيد الدراسات العلمية على العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، وكذا أهمية الثقافة في تحقيق التنمية فضلا عن ما توفره الديمقراطية من الآليات الضرورية للتنمية).

المبحث الثاني: أهمية الممارسة الديمقراطية لتحقيق أهداف التنمية:

إن أهمية الممارسة الديمقراطية للتنمية، تقوم على اعتماد الديمقراطية، على جملة من المبادئ وتوفرها على مجموعة من الآليات والمكانيزمات، تشكل الركائز الأساسية لأي سياسة تنموية. كما أن الديمقراطية توفر الضمانات اللازمة لاستمرار هذه التنمية، من إتاحة الفرصة للمشاركة وضمان الشفافية ومبدأ المساءلة، بالإضافة لما توفره الممارسة

[22] - أنظر التفاصيل في: تقرير الفريق الدولي المعني بالديمقراطية والتنمية الذي ترأسه بطرس بطرس غالي، المنظم من قبل ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو: ما بين: (1998 - 2000) موقع "اليونسكو" ، unesco.org، 2014. نقلا عن : الدكتور: ديدي ولد السالك. "تحقق الديمقراطية: مدخل لإنجاز أهداف التنمية". المجلة الموريتانية للعلوم السياسية ،..... المرجع السابق.

الديمقراطية من مناخ ملائم ليقوم العنصر البشري بدوره في عملية التنمية، لما تعطيه الديمقراطية للفرد من فرص لتطوير قدراته وتفعيل دوره في عملية التنمية والتأثير في مساراتها[23].

هذه المعطيات وغيرها مما يرتبط بأبعاد التحول الديمقراطي الذي عرفته البلاد الموريتانية على ضوء تجربتها الدستورية الثالثة التي جربت انفتاحا ديمقراطيا وسع من دائرة الحريات العامة في البلد. وكذا من خلال تداول السلطة بين نظام حكم عسكري وآخر مدني منتخب في ظل تجربة 2007، هي معطيات يمكن أن تؤسس للعلاقة بين الديمقراطية والتنمية خصوصا إذا ما تعلق الأمر بضرورة توفير الديمقراطية للآليات الضرورية للتنمية.

إن تجربة الانتقال الديمقراطي التي دشنتها موريتانيا عام 2007 بعد انقلاب الثالث من أغسطس 2005 أو ما يمكنه اعتباره تغيير من الداخل، كان لها الأثر البالغ في التوجه نحو نموذج ديمقراطي جديد على إثر إعلان المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية أن الانقلاب أنهى ((حكم الاستبداد)) الذي عرفته البلاد في السنوات الأخيرة حسب ما جاء في بيان المجلس[24]. ومن نتائج هذا الانتقال الديمقراطي التزام قادة الانقلاب بتسليم السلطة إلى حكم مدني بعد استمرارهم في الحكم لمدة أقصاها سنتان ينظم في السنة الأولى منها استفتاء على تعديل دستور 20 يوليو 1991، وهذا ما حدث في 25 يونيو

[23] - أنظر: الدكتور: ديدي ولد السالك. "تحقق الديمقراطية: مدخل لإنجاز أهداف التنمية". ..... مرجع سابق ، ص:83.

[24] - أنظر: الدكتور : محمد الأمين ولد سيدي باب. "مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا"..... مرجع سابق ، ص: الصفحة: 451 .

2006. وتنظيم انتخابات، تشريعية ثم تنظيم انتخابات رئاسية قبل انتهاء العام الثاني، وهذا أيضا ما وقع بالفعل في انتخابات 11 و25 مارس 2007 التي جاءت بالرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله إلى السلطة وأسفرت عن تنظيم المؤسسات الديمقراطية الجديدة.

هذه التجربة في التحول الديمقراطي من السلطة العسكرية إلى المدنية وإن كانت لم تُعمر طويلا إذ سرعان ما أجهضت بانقلاب عسكري في السادس من أغسطس 2008، شكلت حدثا هاماً بالنظر إلى الدلالات التي اكتستها عملية انتقال السلطة من العسكريين إلى المدنيين وكذا تنظيم انتخابات وصفت بالنزيهة والحرة وتسليم السلطة إلى المدنيين. لعلها عوامل غيرت من صورة موريتانيا ووضعها الدولي والإقليمي رغم تعثر تلك التجربة الديمقراطية الوليدة. حيث أشادت مجموعة من الدول الغربية بنجاح المسار الانتخابي 2007، كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا. ونفس الموقف كان للدول المغاربية التي بدورها أشادت بالتجربة الديمقراطية في موريتانيا، ذلك أن الأوساط الديمقراطية ببلادنا على سبيل المثال لا الحصر اعتبرت ما جرى يُعد درساً في النزاهة والشفافية، ويؤشر على إمكانية فتح الباب أمام الموريتانيين لإرساء مسلسل من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعد نظام حكم جاء على إثر انقلاب عسكري في: 12 ديسمبر 1984 استمر طيلة عقدين من الزمن.

أولا: آليات الممارسة الديمقراطية ضمانة لتحقيق التنمية:[25]

إن مناخ الممارسة الديمقراطية في أي بلد من بلدان العالم، يوفر للتنمية جملة من الآليات والمرتكزات الأساسية لتحقيها، والتي بدونها لا يمكن لمشاريع التنمية أن تستمر أو تتطور، بشكل يجعلها تأخذ كل أبعادها وتصل إلى غاياتها، ومن بين تلك المرتكزات ما يتعلق بالاستقرار السياسي والإدارة العقلانية للموارد وحضور المجتمع المدني، هذا إلى جانب ضمانات التنمية التي توفرها الممارسة الديمقراطية. ذلك أن الممارسة الديمقراطية توفر مناخاً من الحريات العامة والخاصة، تدفع الأفراد إلى المشاركة في الحياة العامة، والسعي للتعرف على كل المعلومات المتعلقة بتلك الحياة، مما يفرض الشفافية في تسييرها مع الحرص على القيام بواجباتهم والدفاع عن حقوقهم، ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عن إدارة شؤون بلدانهم، وهذه الممارسة تتم في البلدان الديمقراطية. مع الملاحظة أنها نفس الأهداف التي تسعى الحكامة الجيدة للوصول إليها لسعيها لبلوغ غايات التنمية المستدامة.

على مستوى الاستقرار السياسي: لم تعرف أقطار المغرب العربي منذ الاستقلال إلى الآن الاستقرار المطلوب لخلق مناخ التنمية، بل إن العقود الماضية تميزت بالكثير من الاضطرابات، متعددة الأوجه والأشكال بعضها سياسي وبعضها اجتماعي والبعض الآخر ثقافي واقتصادي، مع تباين حدتها وعمقها من قطر مغاربي إلى آخر، وإن كانت موريتانيا في المقدمة وتليها ليبيا،

[25] - أنظر: الدكتور: ديدي ولد السالك. "تحقق الديمقراطية: مدخل لإنجاز أهداف التنمية". ..... مرجع سابق ، ص:82 وما بعدها.

التي عاشت فوضى عارمة في مضمون سياستها وتوجهاتها، في حين احتلت الجزائر المرتبة الثالثة في عدم الاستقرار، وتبقى تونس هي الأكثر استقرارا بين هذه الأقطار، ويعود الجزء الأكبر من هذه الاضطرابات، إلى غياب الديمقراطية في هذه الأقطار مما حرمها من توفر الظروف المناسبة للتفرغ للتنمية، حيث بينت تجربة القرن العشرين، أنه لا تنمية بدون استقرار سياسي ولا استقرار بدون ممارسة ديمقراطية فعلية، تقوم على بنية قانونية ومؤسسية تضمن استمرارها، حيث بينت هذه التجربة أن الاستقرار السياسي غالبا ما في البلدان التي توجد بها آليات سياسية سلمية تضمن للقوى السياسية الفاعلة التناوب السلمي على السلطة في ذلك البلد ، حيث أظهرت تلك التجربة، أن ما أنجزته الأنظمة الدكتاتورية من تنمية، يظل عرضة للانهيار في أي وقت، لأن تلك الانجازات تبقى هشة، لغياب الآليات الديمقراطية والمؤسسية التي تضمن بقاءها واستمرارها. فالديمقراطية شرط للاستقرار السياسي، بحكم دورها الفعلي في تعزيز دولة القانون والمؤسسات، وتأمين مجتمع متسامح، تسوده قيم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهو ما يجعل الاستقرار السياسي والاجتماعي، أمر لا غنى عنه للتنمية، إذ من دونه يتعذر تحقيق تنمية حقيقية مستدامة[26].

وبشأن الإدارة العقلانية للموارد: لا يكفى فقط أن تكون الدولة تمتلك موارد كبيرة لكي تحقق التنمية، لأنه بدون إدارة عقلانية لتلك الموارد قد تتحول إلى نقمة على الدولة نفسها، وخير مثال على ذلك تجربة أغلبية الأقطار العربية

[26] - أنظر: الدكتور: ديدي ولد السالك. "تحقق الديمقراطية: مدخل لإنجاز أهداف التنمية". ..... مرجع سابق ، ص:84.

النفطية خلال نصف القرن الماضي، وبالذات تجربة كل من الجزائر وليبيا في منطقة المغرب العربي، حيث يعاني العديد من أفراد الشعبين الليبي والجزائري الجهل والمرض، والفقر والحرمان، بفعل تبديد أنظمتها لعائدات الثروات النفطية الهائلة، من خلال الإنفاق الكبير على سياستها الخارجية، التي تبنت قضايا أكبر من حجمهما وإمكانياتهم الفعلية، وكذلك عبر إقامتهما لمشاريع عملاقة، كالنهر الصناعي العظيم في ليبيا والصناعات المصنعة في الجزائر، وبناء مؤسسات لا تراعي المقاييس العلمية ومنطق الجدوائية الاقتصادية، وإنما هي استجابة للشعارات الإيديولوجية غير العقلانية، التي رفعت في كل من هذين البلدين، وثقافة المباهاة السياسية، كسمة ميزت سياستهما الخارجية خلال السنوات الماضية، في حين أن تونس والمغرب قد قطعتا أشواطا هامة في تحقيق بعض أهداف التنمية بالمقارنة مع كل من ليبيا والجزائر، وتبقى وضعية موريتانيا بعيد جدا عن كل أقطار المغرب العربي، لكن جميع الأقطار ما تزال بعيدة عن تحقيق أهداف التنمية مع التفاوت الكبير في وضعياتها.

على مستوى حضور المجتمع المدني: يمكن أن نلاحظ تزاد دور مؤسسات المجتمع المدني في العقدين الأخيرين ، عالميا وإقليميا ومحليا، وصار يُنظر إليه كفاعل وشريك في تحقيق أهداف التنمية، للأدوار التي يقوم بها بوصفه وسيطا مقبولا بين الدولة والمجتمع، وكموازن في كثير من الحالات لدور الدولة، لقدرته على المشاركة في إنجاز مشاريع التنمية، لما تتسم به مؤسسات هذا المجتمع من الحيوية، ولطابعه التطوعي، حيث أصبح يطلق

عليه في دراسات التنمية القطاع الثالث، بعد أن كان عندنا قطاعان ، هما القطاع العام والقطاع الخاص، وبوجود المجتمع المدني، أصبح هناك قطاع ثالث، هو قطاع المجتمع المدني، الذي لا غنى عن حضوره ومشاركته في مشاريع التنمية مهما كان مستوى أي دولة، سواء كانت متقدمة أو متخلفة.

و رغم تفاوت دور المجتمع المدني من بلد إلى آخر على المستوى العالمي، فإن دوره ما زال ضعيفا وهامشيا في أغلبية أقطار المغرب العربي، لما يتعرض له من حصار ومضايقة في هذه الأقطار، لغياب الحرية والممارسة الديمقراطية، مع التفاوت النسبي في أوضاعه من بلد مغاربي إلى آخر، مع تزايد أعداد مؤسسات هذا المجتمع في السنوات الأخيرة، في مختلف هذه الأقطار خاصة في تونس والمغرب، وهو ما يعني إمكانية قيامه بدوره في المستقبل القريب، مع ضرورة أن تقوم هذه الأقطار بفتح الطريق أمامه للعب دوره الطبيعي، لأن أي بلد يسعى لتحقيق أهداف التنمية، لا مفر له من أن يفسح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها في مختلف مجالات التنمية، خاصة بعد أن تخلت الدولة، عن الكثير من واجباتها في كثير من الميادين، وبعد أن أثبت هذا المجتمع فاعليته في خدمة قضايا التنمية وبالذات في المجالات الاجتماعية.

ثانيا: تحقيق العدالة الاجتماعية كغاية لبلوغ أهداف التنمية:

ثمة اتصال عضوي بين العدالة الاجتماعية والتنمية، فبدون إحداث التنمية لا يمكن الحديث عن العدالة الاجتماعية، وبدون العدالة الاجتماعية لا

يمكن الحديث عن تنمية تؤتي ثمارها، وقد فرضت قضية العدالة الاجتماعية نفسها على جدول أعمال الدولة والمجتمع مع اندلاع الحراك الاجتماعي العربي الذي أنهى المقايضة بين الخبز والحرية. والإصلاح بالمشهد العربي الراهن، فالعدالة الاجتماعية بقدر ما هي شعار متفق عليه فهي في ذات الوقت مختلف على مضمونها، فمفهوم التنمية عرف تطورا كبيرا منذ منتصف القرن الماضي، وبالمثل تطور مفهوم العدالة الاجتماعية باضطراد بوصفه مفهوما مثقلا بدلالات أيديولوجية وفلسفية وسياسية ودينية. ومع التطور يزداد الاهتمام بالمواطنة والتنمية كأساس للعدالة الاجتماعية فالمواطنة والتنمية بينهما ارتباط وثيق، ففي غياب إحداها غياب للأخرى، وبالتالي تنعدم مبادئ العدالة، وبدون أن تكون لدينا مواطنه حقيقية يتمتع بها المواطن لا يمكننا الحديث عن تنمية للفرد والمجتمع، وبالتالي لن نصل إلى تحقيق أية عدالة. إن انتهاك العدالة بكل معانيها يبدأ من التخلي عن جوهر حقوق الإنسان القائم على احترام الكرامة البشرية لتتجسد هذه الانتهاكات بصور عدة. وما هذا الانهيار الواضح في مظاهر التنمية وبرامج السياسة والاضطرابات المدمرة في معظم أقطارنا العربية سوى انعكاس لتخلي الأنظمة عن جوهر سياسة تؤمن بمبادئ حقوق الإنسان وبتكاملها وترابطها. وخلال السنوات الماضية تتأكد حقيقة الفشل السياسي والتنموي المحيط بنا بسبب هذا الإصرار من الأنظمة على السير بعكس ما يقتضيه منطق العدالة وبعكس الإيمان بأهمية

صون الكرامة الإنسانية، وأنها جوهر التقدم ومفتاح الطريق نحو التنمية الحقة[27].

ثالثا: المواطنة وأهميتها في تحقيق الاستقرار والعدالة:

إن جوهر عملية المواطنة هو الوصول بالدولة إلى المساواة والإنصاف والشراكة الحقيقية وضمان الحقوق والواجبات القائم على الديمقراطية والشفافية. وأهمية تحقيق فكرة المواطنة في جوهرها هو الوصول إلى الاستقرار المطلوب الذي يأتي على أساس تحقيق العدالة الكاملة وفي جوهرها العدالة الاجتماعية. فالمواطنة كمبدأ ومرجعية دستورية وسياسية، لا تلغي عملية التدافع والتنافس في الفضاء الاجتماعي، تضبطها بضوابط الوطن ووحدته القائمة على احترام التنوع وليس على نفيه، والساعية بوسائل قانونية وسلمية للإفادة من هذا التنوع في تدعيم قاعدة الوحدة الوطنية. بحيث يشعر الجميع بأن مستقبلهم مرهون بها، وأنها لا تشكل نفيا لخصوصياتهم، وإنما هي مجال للتعبير عن تلك الخصوصيات بوسائل منسجمة تلائم الاختلاف وآفاق العصر ومكتسبات الحضارة.

إن مفهوم المواطنة لا يكتمل على الصعيد الواقعي، إلا بإنشاء دولة الإنسان. تلك الدولة المدنية التي تمارس الحياد الإيجابي تجاه قناعات ومعتقدات وأيدولوجيات مواطنيها. بمعنى أنها لا تمارس الإقصاء والتهميش والتمييز تجاه مواطن بسبب معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية، كما أنها لا تمنح

[27] - أنظر: "التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي". بحوث ومناقشات الندوة العالمية حول: "التنمية والديمقراطية وإصلاح النظام الإقليمي العربي" ، ..... مرجع سابق الصفحة : 78 و105.

الحظوة لمواطن بفضل معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية، فهي مؤسسة جامعة لكل المواطنين، إنها تمثل في المحصلة الأخيرة مجموع إرادات المواطنين تحفظ على المواطن حقوقه المختلفة وتوجب عليه واجبات تجاه دولته، بمعنى أنها تحفظ على الدولة حقوقها تجاه المواطنين.

وتؤدي إلى الرفع من الثقة لدى المواطن والدولة في اتجاه دعم أحدهما للآخر، بما يحقق لحمة النسيج الاجتماعي للمجتمع، ويؤدي إلى شراكة في تنمية المجتمع من خلال المواطن والدولة في نفس الوقت؛ ذلك أن: "متانة النسيج الوطني تتطلب التسليم بمفهوم المواطنة، كمفهوم تتحقق فيه المساواة بين البشر، وينال فيه الفرد موقعه الاجتماعي ووظيفته عن طريق كفاءته وقدراته ونزاهته فالواقع يؤكد أن ثمة علاقة في المضمون بين مفهومي المواطن والمواطنة، حيث إنه لا يمكن أن تتحقق المواطنة، بدون مواطن يشعر شعورا حقيقيا بحقوقه وواجباته في وطنه، فلا مواطنة بدون مواطن، ولا مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شؤون الوطن على مختلف مستوياته".

إن تحقيق المواطنة هو الأساس الذي نحفظ من خلاله نظام العدالة الاجتماعية ونضمن من خلاله نجاح التنمية، فقد أثبتت الأحداث التي مررنا بها في منطقتنا العربية مؤخرا فشل النظرية التي راهنت على إحداث نمو اقتصادي واجتماعي مع التضحية بالحقوق السياسية والمدنية. كما أن إلغاء الحق في المشاركة والإسهام في بناء الدولة والمجتمع من قبل الناس أهدر فرصة مهمة للنهوض الاقتصادي السليم وأدخل البلدان في مأزق من الصراعات التي لا تنتهي لنجد أهمية البدء في تحقيق معايير المواطنة بيقين

منا أن: "المواطنة توفر مساحة للمواطن كي يعمل على تطوير نوعية الحياة في المجتمع. حيث لا تتطور وتتقدم المجتمعات إلا بجهود أبنائها جميعا" ، هذا الأمر يتطلب سياسة لا تقوم على التهميش والإقصاء لأي من فئات المجتمع المختلفة.

الخاتمة:

إن تحليل أبعاد الظواهر السابقة يُظهر أن تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا مرت بمحطات هامة وحاسمة ساهمت في خلق وعي وطني كبير بضرورة المشاركة السياسية وتطوير المؤسسات الديمقراطية لإحداث تنمية حقيقية تلبي المطالب الشعبية، رغم أن العلاقة بين الدولة والمجتمع غير سوية، لكون أن الديمقراطية الموريتانية كان يراها البعض عبارة عن تجربة تمارسها النخبة الحاكمة من دون بقية أفراد المجتمع، فلم تغر تلك التجربة السواد الأعظم من المجتمع بتبني الديمقراطية كوسيلة تمكن المجتمع من مراقبة الدولة، الأمر الذي أصبحت معه الديمقراطية الموريتانية مجرد أداة تستخدمها الدولة لمراقبة الشعب من أجل توجيهه لما تراه في مصلحتها ويضمن استقرارها[28]. هذا من جهة. ومن جهة أخرى يبقى هذا الوضع بحاجة لتحديد ما هو سياسي وما هو اجتماعي لضبط مفهوم السياسة ورصد الانتماء والموضوعية في الموقف السياسي سبيلاً للوصول إلى النتائج التنموية للديمقراطية. فالديمقراطية إذا تأخرت نتائجها التنموية

[28] - راجع: الدكتور محمد الأمين ولد سيدي باب، "الانتماء والموضوعية في الموقف السياسي الموريتاني"، النجم - 5 يوليو 2004، ص: 10.

كثيرا تدفع المواطنين إلى القنوط وإلى التطرف وفقدان الإيمان بقدرة الحكامة الديمقراطية على امتلاك شرعية الإنجاز في مختلف مجالات الحياة. وفي هذا الصدد تتنزل علاقة التنمية بالحكم الصالح أو الرشيد؛ وعلاقة الحكامة بالديمقراطية. فعلاقة التنمية بالحكم الصالح أو الرشيد يمكن قراءتها من خلال ثلاثة زوايا هي:

- وطنية: تشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل.
- عالمية: أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام والمشترك الإنساني والقواعد القانونية.
- زمنية: أي مراعاة مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة[29].

وبالنسبة لترابط الحكم الرشيد بالديمقراطية فيجب أن يستحضر دائما في مسيرته الإصلاحية انشغالات الناس البسطاء وحقوقهم المشروعة في تحسين أوضاعهم الحياتية، وهذا ما يُعيد إلى واجهة الاهتمام أولوية الانشغالات التنموية في مخاض الإصلاحات الديمقراطية، إن الحكم الرشيد ومقتضيات الحكامة الجيدة للمراحل الثورية والإصلاحية يطرح – وبإلحاح – إشكالية حكامة الأحزاب وضرورة امتلاكها شجاعة مواجهة الذات للتحول الناضج من مؤسسات مغلقة قائمة على الولاءات ورفض الآخر وإنتاج الاحتجاج إلى

[29] - محمد بوبوش: "الحكامة والتنمية: العلاقة والإشكاليات". مقال منشور في موقع: تنمية على الرابط الإلكتروني: https://www.tanmia.ma/2012-08-06-12-45-16/

تم الإطلاع عليه في آخر تحديث للموقع: بتاريخ: 2019/05/30 الساعة: 21:17.

هيئات للحداثة بالانفتاح على كل الطاقات والآليات لصياغة السياسات والبرامج القادرة على إنتاج التنمية وتحقيقها. وبهذه الحكامة الجيدة ستتمكن الأحزاب من نسج علاقات جديدة مع المواطن قائمة على القرب والتنافس على قاعدة برامج اقتصادية واجتماعية وليس على مجرد مطالب إصلاحية، مرحلة ما بعد إسقاط الاستبداد تفرز أسئلتها الخاصة التي تنطلق من حماس وإنجاز التحول الديمقراطي إلى الضغط من أجل المطالبة بأن يؤدي هذا التحول إلى تحسين حياة الناس.

هذا وقد ركزت تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD منذ العام 1990، على مفهوم نوعية الحياة وعلى محورية البشر في التنمية وزيادة قدراتهم على الاختيار وتمكينهم من ممارسة هذه الخيارات وتفجير طاقاتهم الإبداعية، وتمكينهم من المشاركة في أمور حياتهم، وأصبح النمو الاقتصادي ليس غاية بحد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق التنمية، ومن واجب الحكم الصالح أن يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية، لتحسين حياة السكان وهذه المؤشرات تتعدى الجوانب المادية لتشمل العلم والصحة والثقافة والكرامة الإنسانية والمشاركة. ويحرص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نشر ما أطلق عليه مؤشر التنمية البشرية سنويا للتعبير عن هذه الأمور. وأما الجانب الثاني الذي عُني به مفهوم التنمية البشرية فهو ضرورة تواصل أو اطراد التنمية بين الأجيال.

يمكن القول بأن مؤشرات التنمية الإنسانية المستدامة تتلخص في توسيع قدرات الناس وخياراتهم والتعاون بتحقيق التنمية وعدالة التوزيع

والاستدامة، أي التواصل في العيش الكريم والأمان الشخصي دون خوف أو تهديد، ويذهب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2000 إلى إضافة: الحرية والحق في اكتساب المعرفة والشفافية وتمكين المرأة باعتبارها مؤشرات نوعية لا تتحقق إلا بوجود نظام إدارة حاشد يضع السياسات ويسعى لتطبيقها. وقد كشف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 عن النقص الفادح في الحريات وبخاصة السياسية والمدنية ونقص المعرفة والثقافة والنظرة غير المتوازنة إلى حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل ناهيكم عن الموقف من حقوق الأقليات[30]. والحقيقة أن مواجهة قضايا التنمية تتطلب الاعتراف للفرد بحقوقه وتمكينه من المشاركة الجادة والفعالة في أمور حياته.

ختاما نخلص في هذه الدراسة إلى أن الديمقراطية هي عامل العوامل في تحقيق التنمية، ونتيجة لها وثمرة من ثمارها، حيث أظهرت الدراسات المنجزة حول تجربة التنمية في الدول الفقيرة أن الديمقراطية هي الأكثر نجاحا في تحقيق أهداف التنمية، ذلك أن الانتخابات المنتظمة كآلية من آليات الديمقراطية، تجعل الأنظمة تهتم بحاجات ورغبات المواطنين ولأهميتها كذلك البنائية، في خلق القيم وتحقيق الإجماع حول المرجعيات الأساسية للاستقرار السياسي والاجتماعي والنفسي، بوصفها المرتكزات الضرورية لكسب معركة التنمية[31].

[30] - راجع: محمد بوبوش: "الحكامة والتنمية: العلاقة والإشكاليات"..... مرجع سابق.

[31] - الدكتور: ديدي ولد السالك. "تحقق الديمقراطية: مدخل لإنجاز أهداف التنمية". ..... مرجع سابق ، ص: 88.